١٤ أكتوبر
14 OCTOBER

تصدر عن مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ ١٩ يناير ١٩٦٨

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@hotmail.com

الأحد 7 مايو 2006 م | الموافق 10 ربيع الثاني 1427 هـ | العدد 13395 | السنة الثامنة والثلاثون | رقم الإيداع 2

عدن بانتظار التجديد

● مدينة عدن التي احتضنت كل ابناء اليمن من كل مدينة وقرية ومن على سفوح جبالها على حد سواء، كانت ومازالت على مر العصور الغابرة شعلة وهاجة في قلب من احبها وعشقها واستقرت قدماه راسخة على تربتها الطاهرة وبادلها كل ما اعتصر قلبه من وفاء وتفان واخلاص عرفانا لتضحياتها التاريخية، وجذور نبتها الطيب الذي لم يتغير رغم ما لحق بها من اجراءات موحشة في زمن التشطير لم تؤثر على نبض قلبها ودفء حنانها الملي بالنقاوة وصفاء الذهن وطهارة بحرها وزرقة مياهها الصافية الجارية على شواطئها من خليج عدن حتى باب المندب.

تلك هي مدينة عدن التي سنظل دوما نعانق وجدانها ونمنحها القوة والقدرة على تحقيق حلمها الذي ظل طريا يدغدغ عواطفنا رغم مكابرة الزمن على قهرها بكل المعاول والوسائل البشرية الساعية الى تدمير وتحطيم بنيانها حتى لاتتمكن من الوقوف على اقدامها وتظل شامخة صامدة امام امتحان الزمن لها، لكن الحقيقة كانت عكس ماتصوره الحاقدون فقد ظلت صامدة في تحد مع الزمن بوجه من تمنى قهرها وسلبها بوصلة الامن والاستقرار والامان والتطور الحضاري الذي ننشده.

وتحقق لها النهوض بكل كبرياء وقوة متحدية كل الصعاب والمحن واستطاعت ان تزيح عن كاهلها غبار الماضي الثقيل والتحول الى نهضة من التخطيط والبناء والعمران والخدمات الاجتماعية الاخرى الملبية لطموحات واهداف ابنائها بمختلف انتماءاتهم وفئاتهم العمرية.

واذا كان للاخ د/يحيى محمد الشعيبي بصمات واضحة في تغيير وجه معالم مدينة عدن نحو الافضل في العديد من المشاريع ذات الارتباط المباشر بحياة المواطن كالطرقات والاتصالات والتعليم والصحة والبيئة والتخطيط العمراني .

لذا فان مسيرة التطور هذه لاتتوقف عند هذا الحد من الانجاز نظرا لاحداث تغيير على اجهزة الدولة ومن ضمنها محافظة عدن الذي هلّ عليها الاخ احمد محمد الكحلاني محافظاً لها. حيث ينتظره مشوار طويل ومواصلة ما توقف عنده سلفه.

ان محافظة عدن على موعد جدير بالتحديث والتطوير مع محافظها الجديد الذي يشهد له من عرفه عن قرب او تابع نشاطه، رجلاً كفئاً وعلى دراية كاملة بمهامه ومسؤولياته وله في ذلك تجربته الخاصة في الصراحة والصدق في تعامله مع الآخرين وقول الحقيقة وتولي زمام اموره الآخرين شخصياً، ومراقبة اجهزة السلطة المحلية ومكاتب الاجهزة التنفيذية، وعدم الاعتماد على التقارير الدورية لها. والبحث عن حلول عادلة تضمن للدولة ازالة التشوهات التي لحقت بمدينة عدن من جراء البناء العشوائي غير المخطط ووقف اعمال البسط على اراضي المواطنين المخططة والمصروفة لهم بوثائق رسمية من الدولة وكذا اراضي الدولة هي الاخرى، ووضع حد لهؤلاء الذين لم يتركوا مستقراً للاستثمار الوطني او الخارجي في وطنهم.

● فهل يبادر الاخ احمد محمد الكحلاني في ظل قيادته لمحافظة عدن في التصدي لمثل هذه الخروقات والنهضة بهذه المدينة الباسلة المسالمة الموسومة بـ(ثغر اليمن) ويواصل رحلة الالف ميل التي بدأها اخوه د/يحيى محمد الشعيبي بخطوة؟.. اننا على ثقة من ذلك والعبرة فيما يتحقق اليوم وسوف يتحقق في المستقبل القريب ونحن على موعد إنشاء الله مع التطوير والتجديد.

سعيد ماطر

حرية الصحافة بين قانون المهنة و«حذاء» المعارضة

حامد غفوري

كان عام ٢٠٠٥م وما مضى من عام ٢٠٠٦م من أسوأ فترات حرية الصحافة في اليمن، إذ تحوّلت صحف بعض أحزاب المعارضة ووصيفاتها من الصحف الصفراء إلى منابر للشتم والقذف والسب والكذب باسم الدفاع عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

بعض المساطيل والمتسوّلين حولوا بعض الصحف إلى دكاكين فارغة من كل شيء مفيد، إلا من جرعات الابتزاز ضد الخصوم السياسيين وقيادات أجهزة الدولة ومؤسساتها التي ترفض دفع أتاوات واستحقاقات ثابتة لهؤلاء الذين يعيشون في غيبوبة ليس فقط عن الواقع بل وعن ساعات اليقظة.

حتى الشركات الخاصة لم تسلم من أذى هؤلاء الذين يطرقون الأبواب الخلفية للدولة والقطاعين العام والخاص، فإذا لم يجدوا ضالتهم فتحوا ألسنتهم السوداء وأطلقوا على الآخرين وابلاً من الشتائم والأكاذيب والافتراءات اعتقاداً منهم بأنّ هكذا هجوم من شأنه إجبار خصومهم على اللجوء إلى السكينة ودفع "المعلوم" شهرياً أو فصلياً لهؤلاء الشتامين والكذابين والمساطيل .

عندما شعر المجتمع بحاجته الماسة إلى حماية الديمقراطية من هؤلاء الذين يتاجرون بها ويعتدون عليها لم يجد افضل من القانون لردع هؤلاء المعتدين والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم المعتدى عليها.

وعندما شعر الصحفيون ـ ايضاً ـ بحاجتهم إلى حماية حرية الصحافة من المساطيل والدخلاء الذين يسيئون إليها بممارساتهم المنكرة، لجأ الشتامون والمساطيل مرةً أخرى إلى الكذب، ولا بأس هذه المرة من استخدام الفاكسات والرسائل الأليكترونية في ارسال تقارير ومعلومات كاذبة ومضللة إلى بعض المنظمات الخارجية المشبوهة، حيث تتحول أحكام القضاء العادلة ضد جرائم القذف والشتم والكذب والافتراء والابتزاز إلى قمع لحرية الصحافة ومصادرة لحقوق الصحفيين في التعبير بحسب مزاعم اولئك المساطيل والدخلاء !!.

لقد بان واضحاً ان مفهوم ((حرية التعبير)) عند هؤلاء يتخذ وجهين لا ثالث لها : الأول أن تشتم وتكذب وتفتري،، والثاني أن تستخدم الحذاء في وجه من يختلف معك في الرأي حتى ولو كان من زملاء المهنة.

خلاصة القول إنّ الفترة الماضية كانت سيئة فعلاً ليس في مجال حرية الصحافة ، بل في مجال سوء استخدام حرية الصحافة، بدليل حجم القضايا التي نُظرت فيها المحاكم من متضررين طالتهم إساءات بعض المساطيل والدخلاء.

وإذا استبعدنا جانباً من تلك المحاكمات التي نظمها الشيخ عبد المجيد الزنداني رئيس مجلس شورى حزب "الإصلاح" الذي يهيمن على نقابة الصحفيين ويقود في الوقت نفسه حملة داخلية وخارجية دفاعاً عن حرية الصحافة ، ينبري رئيس مجلس شورى

هذا الحزب لجمع تبرعات وتوكيل محامين لرفع قضايا ضد الصحافيين مع أنّ المحاماة يجب أن تكون في موقع الدفاع عن المتهمين وليس في موقف الإدعاء، إذا استبعدنا هذه المحاكمات المحسوبة على اكبر احزاب المعارضة والقائد اليومي لأحزاب((اللقاء المشترك)) التي تتظاهر بالدفاع عن الديمقراطية وحرية الصحافة ، فإنّ كل القضايا المنظورة حاليا والتي تم النظر فيها أمام القضاء هي لمواطنين متضررين من العدوان على كرامتهم الشخصية ، اومؤسسات عامة وخاصة تضررت من الابتزاز باسم حرية الصحافة.

المشكلة لا تكمن في كثرة القضايا المنظورة أمام القضاء والتي تشير بالضرورة إلى كثرة الممارسات غير القانونية والمنافية للقيم المهنية من قبل بعض المساطيل والدخلاء في بعض صحف أحزاب المعارضة والصحف الصفراء ، لكنها تكمن في أنّ هؤلاء – وهم في المعارضة – يعتبرون اللجوء إلى القانون قمعاً للحرية ، ولذلك نجدهم يقفون دائماً ضد القانون ويعارضون أي قانون من شأنه حماية حرية الصحافة وحماية حرية المجتمع والأفراد والجماعات على حد سواء.

ولأنّهم في حالة عداء مع القانون الذي لا توجد ديمقراطية بدون انت تحميها سلطة القانون ، فإنّ مشروعهم الحقيقي هو استخدام الحذاء بدلاً من القانون لقمع المخالفين ومعاقبتهم على آرائهم ، وهو ما يرفضه الديمقراطيون الحقيقيون ويقبل به صحافيو أحزاب "اللقاء المشترك" الذين سعدوا كثيراً في مجالسهم بواقعة الاعتداء الأرعن الذي تعرض له "الزميل عبد الملك القيشاني رئيس تحرير صحيفة "البلاد" على يد صحافية معارضة تستعد لترشيح نفسها لرئاسة الجمهورية !!

هكذا تتعرض صورة حرية الصحافة هذه الأيام للتشويش والتدليس بين مشروعين .. أحدهما تتبناه بعض الصحف الحزبية المعارضة والصفراء التي تتخذ من نقابة الصحفيين متراساً للعدوان على حرية الصحافة وتستخدم مقراتها كحائط مبكى عند إعلاء سلطة القانون على الذين يسيئون إليها ، ويعتدون على حرية وكرامة الآخرين بكتاباتهم وأكاذيبهم وأباطيلهم السوداء.. وعندما يجد أصحاب هذا المشروع ما يخالفهم في توجهاتهم وخطابهم السياسي والاعلامي المعارض فإنّ ((الحذاء)) هو الفيصل في حل خلافتهم مع خصوم مشروعهم ، على نحو ما حدث في مقر نقابة الصحفيين بصنعاء للزميل عبد الملك القيشاني.

أما المشروع الثاني.. فهو تعميق الديمقراطية وحمايتها من خلال مواصلة بناء وتطوير دولة النظام والقانون ، واعلاء سلطة القانون في وجه المخالفين بدلاً من إعلاء ((الحذاء)) قبل الوصول الى سدة الحكم ، وهو مؤشر على المصير المرعب الذي سيصيب البلاد ونظامنا الديمقراطي التعددي في حال وصول اصحاب هذا المشروع الى الحكم ، الأمر الذي يثير تساؤلات مشروعة عما اذا كانوا سيكتفون برفع الحذاء في وجوه معارضيهم بعد وصولهم الى الحكم لا سمح الله على غرار ما فعلوه مع احد معارضيهم عندما كانوا في المعارضة ، ام ان وصولهم الى السلطة سيمكنهم من استخدام أدوات اكثر قمعاً وشراسةً من الحذاء الذي اشتهر بهم واشتهروا به !!!

خلال لقائه بمراسلي وسائل الإعلام الخارجية

وزير الإعلام: ترتيبات حكومية لضمان تدفق المعلومات بشفافية

صنعاء / سبأ

أكد حسن احمد اللوزي وزير الإعلام على الدور الكبير الذي يضطلع به مراسلوا وسائل الإعلام الخارجية في إبراز الوجه الحضاري لليمن ,ونهضته السياسية والاقتصادية, والتعددية السياسية وحرية الصحافة ,باعتبار مراسلي الإعلام الخارجي شركاء حقيقيين مع وزارة الإعلام ووسائل الإعلام المختلفة في البلاد.

وقال الوزير خلال لقائه أمس مراسلي الصحف والوكالات وشبكات التلفزة والإذاعات العربية والدولية إن الوزارة لن تتواني عن تقديم العون والمساعدة لمراسلي وسائل الإعلام الخارجية كون المراسلون يمثلون اليمن في الإعلام الخارجي.

واكد حرص الحكومة على ضمان تدفق المعلومات للصحافيين وفي مقدمتهم مراسلو وسائل الإعلام الخارجية .. مشيرا إلى ترتيبات تجريها وزارة الداخلية لإنشاء مركز إعلامي معني بتزويد الصحافيين بكافة المعلومات المطلوبة في القضايا المختلفة.

وأوضح أن المشكلات التي تعرض لها بعض المراسلين من أفراد من الشرطة والأمن خلال الفترة الماضية لم تكن سياسة حكومية بقدر ما هي اجتهادات شخصية من قبل فاعليها وان الوزارة حريصة على إيجاد قناة تواصل تضمن للصحافيين الحصول السلس على المعلومات بشفافية .

وقال إن وزارة الإعلام تسعى حاليا إلى تقديم مشروع إلى الأخ رئيس مجلس الوزراء لعقد مؤتمر صحافي دوري يعقد بعد الإجتماع الدوري الأسبوعي لمجلس الوزراء يشارك فيه الوزراء المختصون في قضايا بعينها بحيث يتاح للصحافيين الإقتراب من مختلف القضايا والحصول على المعلومات الدقيقة بشأنها .

وحث وزير الاعلام الصحافيين ومراسلي وسائل الإعلام الخارجية على تحري الدقة في المعلومات وأن تكون مصادرهم على درجة عالية من الموثوقية منوها باهمية أن يهتم المراسلون باخذ وجهات النظر المختلفة في كافة القضايا لتحقيق الحياد والموضوعية والدقة في الرسائل الإعلامية.

واكد الوزير أن وزارة الإعلام ستبذل كل جهودها خلال الفترة القادمة في سبيل حل القضايا التي يمكنها حلها فيما يخص تسهيل مهام وعمل مراسلي وسائل الإعلام الخارجية.. مشيرا إلى أن الإدارة العامة للإعلام الخارجي ستكون حلقة وصل بين الوزارة والصحافيين للبحث في أية مشكلات أو عوائق تواجه عمل المراسلين.

كما أكد الأخ الوزير خلال اللقاء أن التعديلات الجديدة لقانون الصحافة والمطبوعات تستهدف ايجاد تشريع قانوني متطور وملبي للتطورات الديمقراطية ويعزز من الحريات الصحافية ويلغي العقوبات المفروضة على الصحافيين تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الرامية إلى الغاء عقوبة حبس الصحافي في قضايا النشر .. فضلا عن التوجهات الحكومية الرامية إلى التخفيف من محظورات النشر وتوضيح كافة البنود الواردة في القانون حول هذا الشأن.

وكان الصحافيون ومراسلي وسائل الإعلام الخارجية عرضوا خلال لقائهم وزير الاعلام العديد من القضايا المتصلة بالهموم الصحافية ,والمناقشات الجارية لتعديل قانون الصحافة والآليات التي يمكن لوزارة الإعلام اتخاذها لتسهيل عمل الصحافيين.

رفضت نصائح أقربائها وبعض أصدقائها

شيرين مرشحة لتكون الزوجة الرابعة لرجل أعمال ليبي

القاهرة / الشرق الاوسط

«نسيت الحب وسأعيش من أجل فني فقط، ويكفي قلبي ما أصابه» كلمات رددتها المطربة شيرين عبد الوهاب عقب قصة حب فاشلة مع أحد الشباب المصريين الذي يعيش ويعمل في الولايات المتحدة الأميركية والذي كانت قد تعرفت عليه في أحد العروض الفنية الخاصة.

ولكن يبدو أن شيرين لا تستطيع الحياة بدون حب حيث أعلنت أنها تعيش هذه الأيام قصة حب مع رجل اعمال ليبي قالت صحيفة الشرق الاوسط انها تحتفظ باسمه، والذي تعرفت عليه منذ أربعة أشهر أثناء حفل خاص لدى أحد أصدقائها ثم التقته مرة أخرى في بيروت لتعود وتعلن عن قرارها بالزواج منه رغم معارضة أسرتها وأصدقائها المقربين وعلى رأسهم المنتج والمخرج نصر محروس.

سبب اعتراض المقربين من شيرين على (أ.ع) أنها لا تعرفه بشكل يكفي لنجاح زواجهما، كما أنه سبق له الزواج ثلاث مرات قبل ذلك وكلها زيجات انتهت بالفشل، ولكن يبدو أن شيرين لا تعبأ بتلك الآراء وترد على من يحدثها في هذا الموضوع بقولها: «أنا حرة في حياتي».

شيرين التي لا يتجاوز عمرها الفني ٥ سنوات سبق لها الزواج من الموزع الموسيقي مدحت خميس وكان ذلك قبل احترافها الغناء وذيوع صيتها، ولكن سرعان ما انتهت تلك الزيجة بالطلاق لترتبط بعلاقة عاطفية مع الموزع محمد مصطفى والذي كانت قد أوشكت على الارتباط به، إلا أنهما افترقا بدون الإعلان عن الأسباب.

ومنذ نحو عام أعلنت شيرين خطبتها لرجل أعمال مصري شاب يعيش في الولايات المتحدة رغم معارضة أسرتها التي رأت أنها تدخل في تجارب عاطفية غير محسوبة، وكما جاء قرار الخطبة سريعاً، حدث الانفصال بشكل أسرع.

شيرين، التي من المقرر لها أن تسافر في جولة فنية الأيام المقبلة تطوف فيها عدداً من المدن الأميركية والكندية، أغلقت هاتفها الخاص ولا ترد على أحد وبخاصة الصحافيين، فيما يتردد وجود خلافات بينها وبين المنتج نصر محروس الذي يرفض هذا الارتباط ويرى فيه تجربة فاشلة جديدة تضاف إلى رصيد التجارب العاطفية الفاشلة في حياة شيرين، التي أعلنت أنها قادرة على اتخاذ القرار السليم وليس لأحد حق الوصاية على حياتها وعواطفها.

والدة شيرين قالت لـ«الشرق الأوسط» إن أبنتها عاطفية جداً وتحلم بالاستقرار العاطفي وحلم حياتها هو الأطفال لأنها تعشق مشاعر الأمومة، ولكنها أضافت في إطار تعليقها على فشل تجاربها أن السبب يعود لطبيعة شيرين العصبية التي تسبب لها مشاكل كثيرة مع كل من حولها، وأكملت أنها كأم تتمنى أن ترى ابنتها سعيدة ولكنها غير مطمئنة لهذه العلاقة.

يذكر أن شيرين تستعد هذه الأيام لإطلاق أحدث ألبوماتها الغنائية وهو الألبوم الرابع في مسيرتها الفنية وتعاونت فيه مع المنتج نصر محروس الذي قدمها مع تامر حسني في عام ٢٠٠٠ في أول ألبوم غنائي لها وكان يحمل اسم «آه يا ليل».

ويبقى السؤال مطروحاً، هل تستجيب شيرين لنصائح المقربين بها وتبتعد عن تجربة يراها الآخرون محكوماً عليها بالفشل قبل بدايتها، أم تصبح الزوجة الرابعة لرجل الأعمال الليبي (أ.ع).

تعليم الفتاة في ورشة لخطباء المساجد والمرشدين في لحج

الحوطة/ عادل قائد:

بدأت أمس في لحج ورشة ا لعمل الخاصة حول تعليم الفتاة لخطباء ومرشدي مديرية طور الباحة بمحافظة لحج والتي نظمتها وزارة الأوقاف والارشاد قطاع الارشاد بالتعاون مع منظمة اليونسيف وتستمر ثلاثة أيام وقد حضر الجلسة الافتتاحية للورشة الأخ علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس ا لمحلي وفؤاد البريهي مدير عام مكتب الاوقاف والشيخ إبراهيم حسن داعية ومرشد وزارة الاوقاف ومحمد السهماني مدير إدارة الارشاد مسؤول الورشة بلحج.

ويتلقى المشاركون في الورشة من مديرية طور الباحة البالغ عددهم خمسين خطيباً ومرشد عدد من المحاضرات حول نظرة الإسلام الى تعليم الفتاة وأسباب تدني مستوى تعليم الفتاة والنتائج السلبية لحرمان الفتاة من التعليم.. بالاضافة الى دور الخطباء والمرشدين وتفعيل رسالة المسجد تجاه ذلك.

في الورشة ألقيت كلمات من قبل الأخ/ علي حيدرة وفؤاد البريهي وكلمة إبراهيم حسن أكدت باهمية تعليم وتحديد المسؤولية المترتبة على الخطيب والمرشد مما يتطلب منه التفاعل والاسهام في الرفع من مستوى وعي المجتمع بأهمية هذه القضية ورفع زيادة الوعي باهمية تعليم الفتاة على أساس المصلحة العامة دون ضرر ولا ضرار وأكدت الكلمات أن الاسلام راعى حق المرأة في التعليم وجاء الدستور اليمني والقوانين النافذة ليثبت هذه الحقوق نحو الزيادة والتوعية بأهمية تعليم الفتاة وان تعليم الفتاة مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع.

وفي تصريح خاص لـ١٤أكتوبر أوضح الأخ/ محمد السهماني مدير الارشاد بالوزارة مسؤول الورشة بلحج أن برنامج الورشة علمي منهجي تقني يرتكز على فتح التحاور والنقاش بصورة واسعة بين المشاركين وفتح مجال اوسع للمشارك في الطرح وابداء وجهة نظر والوصول الى هدف واحد وقناعة مشتركة بأهمية تعليم الفتاة في المجتمع واضاف السهماني ويتضمن برنامج الورشة أيضاً سرد النتائج الإيجابية لحرمان الفتاة من التعليم اضافة الى ذكر النتائج الإيجابية له ، موكداً أن الورشة تحرص على الخروج برؤية واضحة من قبل المشاركين تتمثل في لائحته.

كلمة ونصف

تعمل إدارة أمن عدن على توسيع دائرة الشرطة النسائية، وتأهيل الكادر النسائي الشرطوي على أسس علمية من أجل مكافحة الجريمة قبل وقوعها، وكما نلاحظ أن الشرطة النسائية في بلادنا تعمل بجدية على مكافحة ظاهرة انتشار المتشعوذات والدجالات اللواتي يمارسن أعمال السحر والشعوذة بهدف ابتزاز المواطنين الأبرياء وانتشار الجريمة، كما تعمل الشرطة النسائية على مكافحة ظاهرة النشالات وتوعيتهن والحاقهن بأعمال شريفة تليق بالمرأة الصالحة.

ويبقى ضرورة تطوير معاهد على الشرطة النسائية الى المستوى الأكاديمي وتشجيع الفتيات المؤهلات علمياً على الالتحاق بالشرطة النسائية من أجل حماية وخدمة المجتمع.

د. زينب حزام

مع الآخرين

الجيش الصغير

في الأسبوع الماضي حاولنا الرد على السؤال الأول أو السبب الأول الذي قد يقف عائقاً لحصول الإعلاميين على حقوقهم في رواتب عادلة ومكافآت عادلة وعلاوات وبدل.

واليوم سنحاول تنفيذ السبب الثاني الذي يقول بأن الإعلاميين مأهم إلا جيش صغير لا تستطيع خزينة الدولة تحمل رفع راتبه.

ترى كم عدد هذا الجيش الذي يزعمون وجوده.. البعض قال عشرة آلاف والبعض الآخر قال عشرون ألفاً وآخرون قالوا بل هم ثلاثون ألف.

عزيز القارئ.. ترى ماذا تقول في هذه الأرقام؟

وقبل الرد على هذا السؤال وتفنيد هذا السبب نحن نتساءل منذ متى كان عدد العاملين في مهنة ما حجر عثرة في سبيل حصولهم على حقوقهم الوظيفية، إن الأعداد الكبيرة للعاملين في مهنة مالم يقف ضد حقوق أبناء تلك المهنة وهذا ماحصل بالنسبة للقضاة وأساتذة الجامعات وحتى المعلمون ونحن بالطبع لانحسدهم بل نؤيد حصولهم على حقوقهم ولكنه مجرد استشهاد بالحقائق.

أما بالنسبة لعدد العاملين في المرافق الصحفية والإعلامية فإن الأعداد المتوفرة لدينا حتى الآن إن إجمالي عدد العاملين في الصحف الرسمية ووكالة الأنباء والإذاعة والتلفزيون لايزيد ٣٥٠٠ بما في ذلك الموظفون والكتبة والمحاسبون وحتى البوابون أما الإعلاميون لوحدهم فقط فإن عددهم لايزيد على ١٦٠٠ وعدد الكتبة والموظفين لايزيد على ١٩٠٠ .

المعروف أن العاملين في الصحف الرسمية والمرافق الإعلامية الرسمية هم الذين سيطبق بحقهم الكادر الجديد عند انجازه وبعد ذلك يمكن أن يتم ا لتعامل على أساسه بالنسبة للعاملين في الصحف الأهلية والحزبية إلا إذا أراد قادتها إعطاءهم أكثر من ذلك . فلا مانع.

إذاً أيها القراء.. أيها السادة أن عددنا لايزيد على ١٦٠٠ ويقل عن ٢٠٠٠ فهل هذا هو الجيش الذي يخيفكم وهل رواتب عادلة لمثل هذا العدد ستقصم ظهر خزينة الدولة. راجعوا حساباتكم وأعطوا للإعلاميين حقهم فقد بلغ السيل الزبى.

واثق شاذلي

WAMS10@Hotmail .Com
تيليفاكس: ٢٤١٣١٧

إعلان

تعلن مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر عن حاجتها لمخرجين صحفيين يجيدون استخدام برنامجي الناشر الصحفي و(الفوتوشوب).. وستكون الأولوية في التوظيف لمن يمتلك خبرة سابقة .

وعلى من تتوفر فيهم شروط الاشتغال بهذا العمل مراجعة مكتب نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون الإدارية والمالية .